



سياسة تقبل المخاطر

2024

جدول المحتويات

الصفحة	رقم الصفحة	التفاصيل
4		المقدمة
5		التعريف
8		المحددات الأساسية عند تقبل المخاطر
8		مقاييس المخاطر المقبولة
8		مبادئ قبول المخاطر
9		أنواع الضوابط الرقابية
10		مسؤولية مجلس إدارة المصرف
10		اعتماد مستوى المخاطر المقبولة
10		أسس اعتماد مستوى المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة
10		معايير مستوى المخاطر المقبولة
10		مراجعة المجلس الدورية للحدود المختلفة لعناصر المخاطر المقبولة
11		مسؤوليات إدارة المخاطر
11		قسم الرقابة والتدقيق الشرعي
12		إطار مستوى المخاطر المقبولة
12		شمولية مستوى المخاطر المقبولة
12		القواعد التي تحكم إطار مستوى المخاطر المقبولة
12		مستوى المخاطر المقبولة في الحوكمة المؤسسية
13		مستوى المخاطر المقبولة وكيفية مواجهتها
13		مكونات مستوى المخاطر المقبولة
14		المكونات الأساسية لمستوى المخاطر المقبولة
14		عناصر اعداد مستوى المخاطر المقبولة
14		الحدود المقبولة للانتماء
14		حالات التركيز الانتمائي
14		التالي يبين حالات التركيز الانتمائي
14		مستوى المخاطر المقبولة في العقارات
14		مستوى المخاطر المقبولة في الأسهم
15		مستوى المخاطر المقبولة للنسب المعيارية
15		مستوى المخاطر المقبول في راس مال الشركات والتسهيلات الممنوحة لها
15		مستوى المخاطر المقبول بالاستثمار بالعملة الأجنبية
15		نسب السيولة
15		مستوى المخاطر المقبولة لمخاطر التشغيل
15		مستوى المخاطر المقبولة للمخاطر الأخرى
15		متفرقة
16		البيانات الشهرية
16		البيانات الشهرية المطلوبة - التسهيلات الانتمائية
16		البيانات الشهرية المطلوبة - الاستثمارات
16		البيانات الشهرية المطلوبة - الاستثمارات بالعملة الأجنبية
16		البيانات الشهرية المطلوبة - حقوق المساهمين وصافي الدخل
16		مهام دائرة المخاطر - الأخرى

جدول المرفقات

اسم المرفق	الملحق
مصفوفة توزيع المخاطر	1
مصفوفة المخاطر التشغيلية	2
التقرير الشهري	3
تقرير التركزات	4

المقدمة :-

تختلف شهية قبول المخاطر من مؤسسة الى مؤسسة وهذا بسبب ارتباط العوائد المتوقعة / المرجوة بعلاقة طردية مع المخاطر ودرجة قبولها من قبل المؤسسة , هذا ونظرا لأهمية تحديد المخاطر المقبولة فقد قام المصرف باعداد هذه السياسة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة لتكون مرشدا في معرفة حدود المخاطر وقبولها او رفضها استنادا الى هذه الحدود (على ان لا يتجاوز الخطر المقبول درجة قبوله من قبل مجلس الإدارة وان لا يكون قبوله يهدد المصرف او سمعته) .

ولهذا تم اعتماد مصفوفة بناءا على روية مجلس الإدارة من حيث تقبل المخاطر وتم ارسالها الى الأقسام المعنية لمعرفة حدود مخاطرهم .

التعاريف

المصطلح	التعريف
المصرف المجلس	المصرف العراقي الأول الإسلامي للاستثمار والتنمية مجلس إدارة المصرف العراقي الأول الإسلامي للاستثمار والتنمية
الخطر	• احتمال حصول حدث معين يكون له اثر سلبي على تحقيق الأهداف وتقاس المخاطر بتأثيرها واحتمال حدوثها، • (او) احتمال تحقق تهديد معين مؤديا الى التسبب بتأثير سلبي على المؤسسة.
إدارة المخاطر	هي نشاط اداري مستقل يتبع مباشرة الى مجلس الاداره / لجنة ادارة المخاطر حيث يهدف الى تحديد وقياس وتخفيض وفهم انواع المخاطر التي قد تواجه او واجهت المصرف والعمل على تقييم تلك المخاطر وتحديد حجم المخاطر التي ترغب ادارته المصرف في تحملها بالاضافة الى التحقق من قيام المصرف باتخاذ الوسائل والضوابط لتخفيضها للمستويات المقبولة وبما يعطي تأكيد معقول حول تحقيق اهداف المصرف. ويقع على عاق هذه الاداره مسؤولية المتابعة الدورية والمستمره للاعمال والانشطة والتأكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحدد بموجب التعليمات الداخلية والخارجية وضبط التجاوزات ومتابعتها بشكل فوري مع الاداره العليا. وتصنف دائرة المخاطر على انها احدى اهم الدوائر الرقابية في المصرف حيث تهدف هذه الدائرة بوحداثها المختلفة الى التأكد من ان المخاطر المصرفية الفعلية لا تتعدى الاطار العام الذي تم تحديده مسبقا ومن ثم تحقيق افضل الايرادات الممكنة للمصرف وذلك من خلال الوقوف على عنصر المخاطرة في مجال الائتمان والسوق والعمليات لمختلف العمليات والمنتجات التي يقدمها المصرف ووضع المحددات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتقليل عنصر المخاطرة وزياده الايرادات وللحيلولة دون وقوع خسائر في العمليات المصرفية
بيان المخاطر (Risk Profile)	المخاطر الفعلية الحقيقية التي يتعرض لها المصرف بتاريخ معين ويتم مقارنتها بمستوى المخاطر المقبولة، بهدف اتخاذ قرار مناسب لإعادة تقييم مدى ملاءمة مستوى المخاطر المقبولة.
الحوكمة المؤسسية للمصارف	هي النظام الذي يعتمد عليه المصرف في ادارته، والذي يهدف الى تحديد الاهداف المؤسسية للمصرف وتحقيقها، وادارة عملياته بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين واصحاب المصالح الآخرين، والتزام المصرف بالتشريعات والانظمة والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي بما فيها دليل الحوكمة، وسياسات المصرف الداخلية والإجراءات الخاصة بعمليات المصرف ككل. وتكون مجموعة الأنظمة الشاملة التي تحدد العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف وحملة أسهمه وأصحاب المصالح الأخرى وتتناول الحوكمة المؤسسية النظام الذي عن طريقه يوجه مجلس الإدارة ويراقب الأنشطة كما يلي: ✓ تحديد استراتيجية المصرف، ✓ إدارة منظومة المخاطر للمصرف، ✓ اعمال وانشطة المصرف،

✓ التوازن بين الالتزام بالمسؤولية تجاه المساهمين وحماية مصالح المودعين واخذ مصلحة أصحاب المصالح الأخرى في الحسبان، ✓ امتثال المصرف بالقوانين والتعليمات والضوابط السارية، ممارسات الإفصاح والشفافية.	
✓ هي اللجنة المنبثقة عن مجلس الاداره وتهدف بشكل مباشر للإشراف على وظائف ادارته المخاطر في المصرف حيث تتمثل صلاحيات اللجنة الاساسية بما يلي: ✓ اللجنة مفوضة من قبل المجلس بمتابعة اي نشاط ضمن اختصاصها والحصول على اية معلومات تطلبها من مختلف وحدات عمل المصرف. ✓ الاستعانة بمستشارين خارجيين بغرض الحصول على المشورة والمساعدة. ✓ لاتقوم اللجنة باية اعمال اشرافية يومية وليس لديها صلاحيات تنفيذية وينحصر دورها بالاشرافي. ✓ لدى اللجنة الصلاحيات لمحاسبة ومساءلة الاداره التنفيذية عن اية تجاوزات لحدود المخاطر المقبولة والموافقة عليها. و اما فيما يتعلق بمهام اللجنة فانها تتمثل بما يلي على سبيل المثال: ✓ وضع استراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة انشطة المصرف واعتمادها من قبل مجلس الاداره والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل دوري في ضوء المؤثرات والمتغيرات المحيطة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي. ✓ مراجعة وقرار السياسات والمبادئ الارشادية المتعلقة بتحديد كل فئات المخاطر الرئيسية وقياسها. ✓ مراقبة المقترحات والتوصيات المرفوعة من قبل ادارته المخاطر بالمصرف والتأكد من الالتزام لحدود المخاطره للانشطة الحالية والجديدة. ✓ ضمان ان تكون الموارد المخصصة الاداره المخاطر كافية اخذين بالحسبان حجم العمل وطبيعته. ✓ ضمان استقلالية ادارته المخاطر داخل المصرف وبما يتوفر لها من الصلاحيات والموارد اللازمة من حيث العدد والنوع والحوافز المناسبة والقدرة على الوصول المباشر لمجلس الاداره ولجانه واي دوائر اخرى في المصرف للقيام بمهامها. ✓ الموافقة على تعيين او عزل مدير ادارته المخاطر وتزويد مدير ادارته المخاطر بصلاحيات ومهام خاصة من ضمن مهامه في المصرف. ✓ اعتماد مهام وصلاحيات مدير ادارته المخاطر واعتماد تقييم ادائه بشكل سنوي. ✓ الاطلاع على نتائج تقارير ادارته المخاطر. اما فيما يتعلق بجانب عضوية لجنة المخاطر فانها تتألف من رئيس لجنة المخاطر وعدد من الاعضاء ينتخبهم مجلس الاداره من بين الاعضاء غير التنفيذيين (غير المنوط بهم اعمال تنفيذية داخل المصرف) بحيث تكون غالبية اعضاء اللجنة بما فيهم رئيس اللجنة اعضاء مستقلين استقلالية تامة وبحيث يكون الحد الأدنى لعدد اعضاء اللجنة هو ثلاثة اعضاء كما يتم استعراض عضوية اللجنة من قبل المجلس سنويا.	لجنة المخاطر

المخاطر المتبقية (Residual Risk)	المخاطر التي تبقى قائمة بعد اتخاذ الإجراءات التي تساعد بتخفيض تأثير واحتمال حدوث الخطر، أو حدوث مخاطر إضافية نتيجة تلك الإجراءات، ويتركز ذلك في أنشطة الرقابة اللازمة لمواجهة تلك المخاطر.
المخاطر المقبولة (Risk Appetite)	هي درجة المخاطر التي يمكن ان يتحملها المصرف من بعد المخاطر المتبقية.
مستوى المخاطر المقبولة (Risk Appetite)	حدود ونوع المخاطر التي يتقبل المصرف التعرض لها من خلال أنشطته وتعاملاته، مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف الأنشطة المصرفية التي يقوم بها والتزاماته تجاه أصحاب المصلحة. هذا ويمكن التعبير عن مستوى المخاطر المقبولة من خلال وسائل كمية و/أو نوعية اخذا بعين الاعتبار الظروف المختلفة والاحداث التي قد يتعرض لها المصرف، إضافة الى ذلك يجب ان يعكس مستوى المخاطر المقبولة التأثير المحتمل على الإيرادات ورأس المال والتمويل والاستثمار والسولة
الصوابط الرقابية	• هي الأساليب التي يضعها المصرف لسلامة المعلومات المالية والمحاسبية، وتلبية الأهداف التشغيلية والربحية ونقل وتوعية جميع الدوائر ووحدات العمل داخل المصرف. • (أو) أي إجراء تتخذه الإدارة أو توصي به للمجلس أو أي جهة أخرى بقصد إدارة المخاطر وزيادة درجة احتمال تحقيق الأهداف والغايات.
منظومة المخاطر	هي المخاطر الفعلية الحقيقية التي يتعرض لها المصرف خلال مدة زمنية معينة، ويتم مقارنتها بمستوى المخاطر المقبولة والتي تم تحديدها، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة لإعادة تقييم مدى ملائمة مستوى المخاطر المقبولة.
القدرة على تحمل المخاطر	هي الحد الأقصى من المخاطر التي يمكن ان يتحملها المصرف دون ان تتأثر ملائته المالية أو سمعته.
كفاية رأس المال (CAR)	هو التعبير عن العلاقة التي تربط مكونات رأس المال والتي تحددها الجهات الرقابية و/أو المعايير الدولية بموجودات المصرف المرجحة للمخاطر وتعتبر من الأدوات الهامة التي تقيس ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر
اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)	أداة فحص وتحليل تستخدمها المصارف كجزء من عملية إدارة المخاطر لديها، لتعطي مؤشرات للإدارة العليا ومجلس الإدارة عن أثر الاحداث السلبية غير المتوقعة والمرتبطة بالعديد من المخاطر وتزودهم بمؤشرات حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر التي قد تنتج عن الصدمات المالية المحتملة.

المحددات الأساسية عند تقبل المخاطر

- تعتبر المحددات التالية عند تقبل أي نوع من أنواع المخاطر
- ✓ الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية ومتطلبات الامتثال القانوني والتشريعي والتنظيمي،
 - ✓ التمسك بالمعايير الأخلاقية،
 - ✓ الحفاظ على بيئة رقابية فاعلة،
 - ✓ المحافظة على سمعة المصرف،
 - ✓ التأكد من تقديم الخدمات المصرفية بأعلى جودة وأقل تكاليف ومخاطر تشغيلية ممكنة،
 - ✓ مقارنة التكاليف الخاصة بتخفيض المخاطر مع العوائد عند بناء الضوابط الرقابية واتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى تخفيض المخاطر،
 - ✓ التأكد من كفاءة عملية إدارة المخاطر والإجراءات المتخذة لتخفيض نسب المخاطر،
 - ✓ تحديد حجم الخطر المقبول الذي يستطيع المصرف تحمله ضمن نشاطاته الخاصة.

مقاييس المخاطر المقبولة

- 1 - تقلب المنتج:
الهدف هو الحد من التقلبات السلبية المحتملة للنتائج المتوقعة في الخطة الاستراتيجية وخطة العمل.
- 2 - الملاءة المالية:
التأكد من ان الرغبة في المخاطر كافية وبما يتناسب مع حقوق الملكية والاحتفاظ براس المال وبما يزيد عن المتطلبات الصادرة من الجهات الرقابية،
- 3 - السيولة:
تنويع مصادر التمويل والموائمة فيما بين نوعية وتواريخ الاستحقاق ونوع العمل والاستثمارات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المطلق،
- 4 - التركيز:
عدم التركيز في الاستثمارات و/او مصادر التمويل في قطاع واحد او عدة قطاعات صغيرة.

مبادئ قبول المخاطر

- ما يلي يوضح المبادئ العامة لقبول المخاطر
- ✓ التقيد التام بمبادئ واحكام الشريعة الإسلامية والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الاشرافية والتنظيمية،
 - ✓ الابتعاد عن التركيز بالاستثمار في قطاعات محددة، والاخذ بمبدأ التنوع في مجالات الاستثمار،
 - ✓ قبول المخاطر التي تتناسب مع الإيرادات في محفظة المصرف الاستثمارية،
 - ✓ الاستثمار الحقيقي في الاعمال والمشاريع والاعتماد على نتائج التدفقات النقدية الخاصة بالمشاريع في تسديد الالتزامات،
 - ✓ المعرفة المسبقة في مخاطر وعوائد المنتجات الجديدة،
 - ✓ المحافظة على جودة الائتمان للمنتجات الحالية والمستقبلية،
 - ✓ إمكانية قياس المخاطر المقبولة،
 - ✓ التقيد التام بنسب السيولة ومعدل كفاية راس المال،

أنواع الضوابط الرقابية

الجدول ادناه يوضح أنواع الضوابط الرقابية:

الضابط الرقابي	
الضوابط الرقابية الوقائية	الإجراءات والخطوات التي يتم اتخاذها قبل اجراء العملية وهذا بهدف منع وتجنب الخطر
الضوابط الرقابية الكاشفة	وهي الضوابط التي تكشف وقوع الخطر والتعرف عليه وعلى أسباب حدوثه،
الضوابط الرقابية التصحيحية	وهي الضوابط التي تعد للتأكد من تصحيح الانحرافات والاختفاء والخروقات التي حصلت
الضوابط الرقابية الرادعة	وهي الضوابط التي تتخذ شكل ردع للموظفين عن القيام بأية إجراءات وتجاوزات ومخالفات مستقبلية.

مسؤولية مجلس إدارة المصرف

اعتماد مستوى المخاطر المقبولة

ان مجلس الإدارة هو الجهة المعنية والمسؤولة عن اعتماد بيان مستوى المخاطر المقبولة داخل المصرف، واعتماد استراتيجية المصرف العامة والتي تحوي الاعمال والأنشطة الخاصة بالمصرف، ويعتبر بيان مستوى المخاطر المقبولة جزء من استراتيجية المصرف واحد الأدوات الهامة في تحقيق الحاکمية المؤسسية في المصرف.

أسس اعتماد مستوى المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة

يأخذ مجلس الإدارة بعين الاعتبار العناصر التالية عند اعتماد مستوى المخاطر المقبولة ومستوى المخاطر التي يمكن تحملها:

- ✓ الأوضاع المالية الحالية للمصرف،
 - ✓ التوجه الاستراتيجي للمصرف،
 - ✓ جميع عناصر المخاطر الكامنة في المصرف،
 - ✓ مستوى المخاطر غير المرغوب فيه،
- هذا ويجب ان يشمل مستوى المخاطر المقبولة جميع عناصر الخطر، والتأكد من ثباتها على مبدئ واحد (أي من حيث حدود المخاطر المختلفة التي يمكن ان يتعرض لها المصرف من خلال تنفيذ عملياته اليومية)، ويكون من ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة تحديد مستوى عناصر المخاطر المختلفة والتي تشكل الإطار العام لمستوى المخاطر المقبولة. وبناء على الاستراتيجية العامة للمصرف يقوم مجلس الإدارة بمراجعة بيان مستوى المخاطر المقبولة بشكل دوري

معايير مستوى المخاطر المقبولة

التالي يمثل بعض من المعايير العامة التي يمكن ان ستم الاستناد اليها من قبل مجلس الإدارة عند وضع تصورات حول مستوى المخاطر المقبولة:

- ✓ عناصر المخاطر الرئيسية التي يتقبلها المجلس وتلك المرفوضة،
- ✓ تحديد الأهداف الاستراتيجية للمصرف والتأكد من وضوحها وماهي عناصر الخطر الصريحة وما هي عناصر الخطر غير الواضحة،
- ✓ وضوح ورؤية طبيعة عناصر المخاطر الرئيسية التي يوافق عليها مجلس الإدارة بغية تحقيق أهدافه،
- ✓ وضوح رؤية المجلس حول الحاکمية المؤسسية وفيما يتعلق بمستوى المخاطر المقبولة ومستوى المخاطر التي من الممكن تحملها،
- ✓ الخطوات التي سيتخذها المجلس لمراقبة الكيفية التي يتم بها إدارة المخاطر.

مراجعة المجلس الدورية للحدود المختلفة لعناصر المخاطر المقبولة

يلتزم المجلس بإجراء مراجعة دورية لمدى ملائمة الحدود المختلفة لعناصر المخاطر التي يتشكل منها مستوى المخاطر المقبولة ومستوى المخاطر الذي يمكن تحمله، على ان يأخذ بعين الاعتبار عند المراجعة التالي:

- ✓ التغيرات في البيئة الخارجية للمصرف،
 - ✓ الزيادة في حجم الأنشطة والاعمال التي يقوم بها المصرف،
 - ✓ مستوى وكفاءة البيئة الرقابية في المصرف،
 - ✓ الخسائر السابقة،
 - ✓ مدى وحجم الحدود المقررة،
- ينبغي ان يراقب المجلس مدى الالتزام من قبل الإدارة التنفيذية بمستوى المخاطر المقبولة، ومستوى المخاطر التي يمكن تحملها، على ان يقوم بتوجيه الإدارة في الوقت المناسب عن كيفية مواجهة حالات التجاوز لمستويات الخطر المقبولة.

مسؤوليات إدارة المخاطر

التالي يوضح مسؤوليات قسم إدارة المخاطر في المصرف:

- ✓ التأكد من تمتع الموظفين داخل القسم بالخبرات والكفاءة فيما يتعلق بالضوابط الرقابية،
- ✓ التأكد من وجود الأدوات المناسبة التي تحدد مكان الخطر داخل المصرف،
- ✓ استخدام المقاييس المناسبة لقياس الخطر بشكل كمي،
- ✓ تحديد المخاطر المقبولة والمخاطر غير المقبولة،
- ✓ اجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة وتحليلها، كما يلي:
- تغطية الأوضاع الضاغطة بشكل متناسق على ان تشمل كافة المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف،
- يجب ان تشمل على سيناريوهات لتحديد الملاءة المالية للمصرف وقدرته على الاستمرار وذلك للتعرف على المخاطر الكامنة غير المغطاة،
- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في تطوير خطط الطوارئ للحد من المخاطر المختلفة،
- تقوم إدارة المخاطر بمراجعة السياسة بشكل سنوي او كلما دعت الحاجة،
- تتم الموافقة على التعديلات من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة،
- يتم المصادقة وإقرار السياسة بعد التعديل من قبل مجلس الإدارة،
- يتم اطلاع الموظفين في الدائرة على السياسة المعدلة،

قسم الرقابة والتدقيق الشرعي

التالي يوضح دور قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي بشكل عام:

- ✓ تقييم المخاطر والتأكد من انها تقع ضمن حدود المخاطر المقبولة،
- ✓ مناقشة الإدارة التنفيذية في حال كان مستوى المخاطر اعلى من المخاطر المقبولة واعلام لجنة التدقيق في حال عدم الاستجابة،

إطار مستوى المخاطر المقبولة - القواعد العامة -

شمولية مستوى المخاطر المقبولة

- ✓ يتصف الإطار العام لمستوى المخاطر المقبولة بالشمولية اذ ان عدم بذل العناية اللازمة لتحديده قد يؤدي الى عواقب وعليه فانه ومن الأفضل التعرف والتعامل مع تعقيدات المستوى العام للمخاطر فضلا عن تجاهله،
- ✓ من ابرز الصفات التي يجب ان يتسم بها مستوى المخاطر المقبولة ان يكون قابل للقياس.

القواعد التي تحكم إطار مستوى المخاطر المقبولة

- يتم اعداد مستوى المخاطر المقبولة ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر على ان يكون احد المكونات الأساسية للبيئة الرقابية داخل المصرف، على ان تحكمه القواعد التالية:
- ✓ تفهم المدراء التنفيذيين للمستوى الكلي للمخاطر والترابط بين عناصر المخاطر المختلفة التي تواجه المصرف، بحيث يتم تمكينهم من اتخاذ القرار من قبولها او عدم قبولها،
- ✓ تفهم المدراء لدرجة المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف نتيجة القرارات التي يتخذونها عند ممارسة مهامهم الوظيفية، إضافة الى مستوى المخاطر المسموح به/المقبول مع ملاحظة ان بيان مستوى المخاطر المقبولة يجب ان يكون واقعي ويرشد ويساعد المدراء في الكيفية التي يمكن من خلالها اتخاذ قرارات تتسم بتفهمهم للمخاطر،
- ✓ تفهم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمستوى الكلي للمخاطر والترابط بين عناصر المخاطر المختلفة على المستوى العام للمصرف،
- ✓ وضوح رؤية المدراء التنفيذيين ان مستوى المخاطر لا يوصف بالثبات وانه متغير حسب التغيرات في بيئة وظروف التشغيل اليومية ويشار هنا الى انه ينبغي دائما توفير قدر من المرونة في مستويات المخاطر التي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة،

مستوى المخاطر المقبولة في الحاكمية المؤسسية

التالي يوضح دور مستوى المخاطر المقبولة في الحاكمية المؤسسية

- ✓ استخدام مجلس الإدارة لمستوى المخاطر المقبولة كأداة لضبط أداء دوائر المصرف المختلفة،
- ✓ ان مستوى المخاطر المقبولة يمثل اتفاقا فيما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بحيث يتم قياس تحقق الأهداف بناء على التزام الإدارة التنفيذية العليا بمستوى المخاطر المقبولة الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة،
- ✓ تحويل طرق قياس المخاطر وطرق ادارتها الى إجراءات عمل تسهل عملية اتخاذ القرار واعداد التقارير اللازمة.
- ✓ توفير إطار عام من خلاله يتم تقييم الأداء والمقترحات والتغييرات الاستراتيجية في المصرف.

مستوى المخاطر المقبولة وكيفية مواجهتها

نوع الخطر	الآلية المواجهة
يتم وضع مستوى المخاطر المقبولة لكل المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف، وفي حال قام المصرف بطرح منتجات وخدمات جديدة ولم يتم إعداد سياسات وإجراءات عمل خاصة بها ولم يتم تحديد مستوى المخاطر المقبولة لها، فإن هذا سيؤدي إلى تعرض المصرف لمخاطر غير معلوم مستوى مخاطرها المقبولة.	إعداد سياسات وإجراءات عمل تنظم عمليات مراجعة واعتماد للمنتجات الجديدة والنشاطات وما لا ذلك. على أن يتم تحديد مستوى المخاطر المقبولة لتلك المنتجات والأنشطة.
عدم بذل العناية في تحديد الإطار العام لمستوى المخاطر والذي قد يؤدي إلى عواقب جسيمة، وخسائر غير متوقعة. بمعنى أنه يجب إجراء الدراسات والتحليل دون تجاهل التعقيدات وذلك تمهيدا لتحديد الإطار العام لمستوى المخاطر المقبولة بحيث يتصف بالتفاصيل اللازمة والشمولية مما سيؤدي إلى إيجاد وتحديد الوسائل المناسبة والكفيلة بالتعامل مع المستوى العام للمخاطر وبطرق مقبولة.	يجب أن يتصف الإطار العام لمستوى المخاطر المقبولة بالشمولية والتعامل مع تعقيدات المستوى العام للمخاطر وأن لا يتجاهلها.
في حال لم يكن مستوى المخاطر المقبولة قابل للقياس فإن مضامينه ستكون عديمة الفائدة.	تحرص إدارة المخاطر على أن يكون مستوى المخاطر المقبولة قابلا للقياس.

مكونات مستوى المخاطر المقبولة

الجدول ادناه يستعرض العناصر الكمية والنوعية لمستوى المخاطر المقبولة

العناصر الكمية	العناصر النوعية
كفاية رأس المال	مخاطر السمعة
تذبذبات إيرادات المصرف	الالتزام بتعليمات السلطات الرقابية
حدود التركيز في التعرضات كافة	كفاية وكفاءة الموارد المتاحة
نسب الديون غير العاملة	التصنيف الائتماني
الحدود الدنيا في الموجودات السائلة المطلوب الاحتفاظ بها في كافة الأوقات	
المحافظة على الحد الأدنى من التصنيف الائتماني	

المكونات الأساسية لمستوى المخاطر المقبولة

عناصر اعداد مستوى المخاطر المقبولة

- ✓ الوضع الحالي لرأس مال المصرف،
- ✓ إيرادات المصرف،
- ✓ مقدرة المصرف على التعامل مع النتائج التي تحدث في ظل الظروف الاقتصادية،

الحدود المقبولة للائتمان

- ✓ يتم تحديد مستوى المخاطر المقبولة لمخاطر الائتمان بناء على حدود المخاطر القصوى المسموح بها وفقاً لسياسة المصرف الائتمانية،
- ✓ مستوى المخاطر المقبولة بمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة لصالح زبون (طبيعي أو اعتباري) لا يتجاوز 20% من رأس مال المصرف (على أن يتم الرجوع لتعليمات البنك المركزي العراقي بخصوص الحدود القصوى للتركيزات).

حالات التركيز الائتماني

التالي يبين حالات التركيز الائتماني:

- ✓ الزبون الممنوح تسهيلات ائتمانية بمبلغ يتجاوز ال 10%،
- ✓ مجموعة من الزبائن الذين يتم منحهم تسهيلات تتجاوز 10% بحيث لا يتجاوز مجموعها ثمانية (8) اضعاف رأس المال التنظيمي.
- ✓ حدود التسهيلات الائتمانية للزبون الواحد، حيث لا تتجاوز التسهيلات الائتمانية الممنوحة للزبون الواحد عن 25% من رأس المال التنظيمي للمصرف،
- ✓ مستوى المخاطر المقبولة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر من 10 زبائن، بحيث يكون مستوى المخاطر المقبولة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر من 10 زبائن ما نسبته 35% من اجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصرف،

مستوى المخاطر المقبولة في العقارات

يكون مستوى المخاطر المقبولة في الحد الأقصى لمجموع الائتمان المباشر العامل الممنوح لإنشاء العقارات ولكافة الغايات (التوسعة، شراء، الخ) محددة عند نسبة 20% من اجمالي ودائع الزبائن وفي حال تجاوز هذه النسبة يتم تخصيص جزء من رأس المال لتغطيتها.

مستوى المخاطر المقبولة في الأسهم

- ✓ يكون مستوى المخاطر المقبولة للاستثمار في اسهم جميع الشركات الممولة من حساب الاستثمار (تمويل مباشر أو غير مباشر) ما لا يزيد عن 70% من رأس المال التنظيمي للمصرف
- ✓ يكون مستوى المخاطر المقبولة للاستثمار في اسهم الشركة الواحدة الممولة من حساب الاستثمار (تمويل مباشر أو غير مباشر) ما لا يزيد عن 5% من رأس مال المصرف التنظيمي،
- ✓ مستوى المخاطر المقبولة للاستثمار في اسهم القطاع الصناعي لا يتجاوز 50% من قيمة المحفظة،
- ✓ مستوى المخاطر المقبولة للاستثمار في اسهم القطاع الخدمي لا يتجاوز 40% من قيمة المحفظة،
- ✓ مستوى المخاطر المقبولة للاستثمار في اسهم القطاع التجاري لا يتجاوز 15% من قيمة المحفظة،
- ✓ مستوى المخاطر المقبولة للاستثمار في اسهم القطاع المالي لا يتجاوز 40% من قيمة المحفظة،
- ✓ مستوى المخاطر المقبولة للاستثمار في اسهم القطاع العقاري لا يتجاوز 15% من قيمة المحفظة،

مستوى المخاطر المقبولة للنسب المعيارية

- ✓ مستوى المخاطر المقبول لنسبة كفاية رأس المال لا يقل عن 15٪ من الموجودات المرجحة للمخاطر،
- ✓ نسبة تغطية السيولة لا تقل عن 100٪،
- ✓ نسبة التمويل المستقر لا تقل عن 100٪،
- ✓ نسبة الرافعة المالية لا تقل عن 3٪.

مستوى المخاطر المقبول في رأس مال الشركات والتسهيلات الممنوحة لها

مستوى المخاطر المقبول للاستثمار في رأس مال شركة معينة وكذلك ما يتم منحه من تسهيلات لها لا ينبغي ان يزيد عن 20٪ من رأس المال التنظيمي للمصرف.

مستوى المخاطر المقبولة بالاستثمار بالعملة الأجنبية

- ✓ لا تتجاوز نسبة الاستثمار بالعملة الأجنبية في اصدار الصكوك الاستثمارية عن 10٪ من حجم الإصدار،
- ✓ لا تزيد نسبة الأموال المستثمرة بالعملة الأجنبية في أسهم وصناديق الأسهم عن 10٪ من الأموال المتاحة للاستثمار،
- ✓ ان لا يتجاوز الحد الأقصى لمراكز العملة الأجنبية 15٪ من اجمالي حقوق المساهمين او 50٪ من اجمالي التزامات المصرف بالعملة الأجنبية إيهما أكبر،
- ✓ الحد الأقصى للأموال المستثمرة بالعملة الأجنبية في الصناعة والتعدين 60٪، وفي التجاري 30٪، وفي العقارية 10٪ ويتم إقرار الزيادة في النسب من قبل لجنة المخاطر (ان وجدت).

نسب السيولة

حددت تعليمات البنك المركزي العراقي السيولة القانونية بالنسبة للدينار العراقي بما نسبته 70٪ وللدينار والعملة الأخرى ما نسبته 100٪ وعليه فان مستوى المخاطر المقبولة بالنسبة لسيولة الدينار العراقي عند 80٪ وللدينار والعملة الأخرى ما نسبته 105٪.

مستوى المخاطر المقبولة لمخاطر التشغيل

يتم احتساب ما نسبته 1٪ من صافي الدخل لتمثل مستوى المخاطر المقبولة لمخاطر التشغيل.

مستوى المخاطر المقبولة للمخاطر الأخرى

يتم احتساب ما نسبته 0.5٪ من صافي الدخل السنوي كمستوى مخاطر مقبول للمخاطر الأخرى التي لم يتم التطرق لها.

متفرقة

- ✓ القاعدة الأساسية في مراقبة مستوى المخاطر المقبولة تكمن في حصول دائرة المخاطر على بيانات كاملة تتعلق بمستويات المخاطر المقبولة التي تم اعدادها واحتسابها وعمل قاعدة بيانات بذلك.
- ✓ احتساب رأس المال التنظيمي للمصرف على أساس شهري،
- ✓ اعداد قوائم بالشركات التي يتم الاستثمار في رأس مالها ومنحها تسهيلات مصرفية لضمان عدم تجاوز حجم الاستثمار في رأس مالها والتسهيلات الممنوحة لها ضمن مستوى المخاطر المقبولة.

البيانات الشهرية

البيانات الشهرية المطلوبة – التسهيلات الائتمانية

- ✓ التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة) لصالح زبون معين (طبيعي أو اعتباري)،
- ✓ التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة) الممنوحة لأكثر من 10 زبائن،
- ✓ التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة) المتعثرة (غير العاملة) أو التي على وشك ان تكون مصنفة.

البيانات الشهرية المطلوبة – الاستثمارات

- ✓ حجم الأموال المتاحة للاستثمار،
- ✓ نشاطات الاستثمار في أسهم جميع الشركات الممولة من حسابات الاستثمار،
- ✓ نشاطات الاستثمار موزعة حسب القطاع، (صناعي، خدمي، مالي، تجاري، عقاري)

البيانات الشهرية المطلوبة – الاستثمار بالعملة الأجنبية

- ✓ الاستثمارات في العملات الأجنبية،
- ✓ الأموال المستثمرة بالعملات الأجنبية في أسهم وصناديق،
- ✓ مراكز العملات الأجنبية،
- ✓ إجمالي التزامات المصرف من العملات الأجنبية.

البيانات الشهرية المطلوبة – حقوق المساهمين وصافي الدخل

- ✓ إجمالي حقوق المساهمين،
- ✓ صافي الدخل،

بعد الحصول على البيانات الشهرية تقوم دائرة إدارة المخاطر باحتساب مستوى المخاطر ومقارنته بالنسب المعتمدة التي تم احتسابها لمستوى المخاطر المقبولة وتحدد الانحرافات،
✓ أما بما يخص احتساب حالات التركيز الائتماني فتقوم الدائرة باحتساب حالات التركيز الائتماني بمقارنة الأرقام الفعلية مع النسب المعتمدة لمستوى المخاطر المقبولة وتحديد الحالات المختلفة لحالات التركيز ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة نحو تخصيص رأس مال لتغطيتها.
✓ احتساب نسب السيولة القانونية، تقوم دائرة إدارة المخاطر باحتساب نسب السيولة القانونية للدينار العراقي والدينار والعملة الأخرى والنسب المعيارية الأخرى ومقارنتها بمستوى المخاطر المقبولة.
✓ وتقوم دائرة إدارة المخاطر برفع تقاريرها الى الإدارة العليا حول الانحرافات والحلول المقترحة للتغلب عليها.

مهام دائرة إدارة المخاطر – الأخرى

- ✓ تقوم الدائرة باستمرار بدراسة الظروف التشغيلية للمصرف ودراسة إمكانية اقتراح تعديل على مستويات المخاطر المقبولة بناء على الدراسة،
- ✓ في حال تلقي الدائرة توجيهات من الإدارة العليا بشأن مراجعات مجلس الإدارة لبيان مستوى المخاطر المقبولة، تقوم الدائرة بإعداد احتساب نسب مستوى المخاطر المقبولة بناء على ذلك،
- ✓ تستمر الدائرة بتلقي تعليمات البنك المركزي العراقي بشأن إدارة المخاطر وتعكس ذلك على مستوى المخاطر المقبول على ان تقوم بإعادة احتساب نسب مستوى قبول المخاطر بناء على ذلك،
- ✓ تقوم الدائرة باقتراح مستوى المخاطر المقبول للمنتجات والخدمات الجديدة.

إمضاء
مدير إدارة المخاطر



يتم تصنيف كفاية رأس المال حسب بازل 3 اي بنسبة 12%		0.0%	25.0%	100%	25%	1- الوفاء بنسبة كفاية رأس المال.		
وتعتبر من متطلبات بازل 2	عملية مستمرة	0.0%	50%	100%	50%	2- وجود إدارة للرقابة على المخاطر.	7%	
تعليمات وقوانين الصادرة عن البنك المركزي	عملية مستمرة	0.0%	25%	100%	25%	3- تطبيق المعايير المحاسبية المقررة من قبل البنك المركزي		2- عدم الالتزام بالمعايير الدولية.
		0.0%	100.0%		100%			

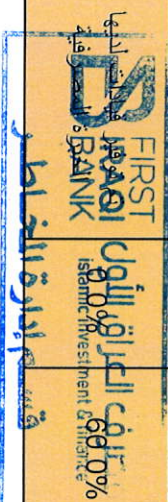
FIRST
مصرف العراق الأول
IRACI BANK
Islamic Investment & Finance
قسم إدارة المخاطر

وجود قوانين ومعايير خاصة بالمصرف الاسلامية بغرض المحافظة على اموال العملاء والمساهمين	عملية مستمرة	0.0%	40.0%	100%	40%	2- وجود رقابة على العمليات المصرفية الإسلامية.	8%	3- عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي.
تم تحديث على تقارير الفصلية من قبل الاقسام	جاري العمل	1.0%	12.5%	50%	25%	3- وجود تقارير دورية عن مختلف العمليات المصرفية		
		1.0%	87.5%		100%			
			24%				25%	

انواع المخاطر التشغيلية

وجود ادلة واجراءات للسياسات المصرفية يؤدي الى ضمان التطبيق الصحيح للعمليات المصرفية	تم اعتماد نظام Banks	1.4%	20.0%	50%	40%	1- مخاطر تقنية المعلومات	7%	4- مخاطر النظم والمعلومات
	جاري العمل	1.4%	20.0%	50%	40%	2- مخاطر امن معلومات		
	جاري العمل	0.7%	10.0%	50%	20%	3- وجود تقارير داعمة من النظام		
		3.5%	50.0%		100%			

رفع كفاءة العاملين من الناحية المصرفية والشرعية لانها تعتبر الواجهة الرئيسية للمصرف	تم تدريب و تطوير الموظفين داخل المصرف	1.2%	17.5%	50%	35%	1- وجود خطة للتدريب والتطوير.	7%	5- مخاطر الموارد البشرية
	تم تقنين العاملين في الفصل الاول من سنة	0.0%	15.0%	50%	30%	2- وجود معايير لاختيار العاملين.		
	جاري العمل	1.2%	17.5%	50%	35%	3- وجود وصف وظيفي للعاملين.		
		2.5%	50.0%		100%			
تتبع من وجود قيادة ادارية قوية قادرة على استغلال الموارد البشرية والمادية في ضوء هيكل تنظيمي قوي حيث ان توافر قيادات مصرفية يتوافر لديها الخبرة من عناصر نجاح المصرف	المرفق نسخة منه ضمن سياسة مصرف العراق الاول	0.0%	20.0%	100%	20%	1- وجود هيكل تنظيمي للمصرف		
				100%	60%	2- توافر القيادة المناسبة.	6%	6- مخاطر إدارية



عملية مستمرة	0.0%	20.0%	100%	20%	3- وجود علاقات تنظيمية واضحة.	
	0.0%	100.0%		100%		
		13%				20%

أنواع مخاطر الائتمان

حيث يتم مقارنة عدد الصيغ المستخدمة في المصرف باجمالي عدد الصيغ المتاحة للاستخدام بالمصارف	جاري العمل	0.0%	25.0%	50%	50%	1- عدد الصيغ المستخدمة	6%	7- التركيز على صيغة واحدة للتمويل.
	جاري العمل	0.0%	25.0%	50%	50%	2- الاوزان النسبية للصيغ.		
		0.0%	50.0%		100%			
ان تكلفة التمويل لا تستخدم في جميع صيغ في المصارف الاسلامية لان بعض الصيغ تعتمد على المشاركة في الربح والخسائر فالتمويل لا يتحمل تكلفة تمويل لان الربح محاسبيا ليس من التكلفة لذا وجوب وجود ادلة واجراءات عمل للتمويل ووجود مراجعة دورية للسوق الائتمانية بالإضافة لوجود مراجعة دورية لكفاءة المحافظة الائتمانية	يوجد دليل سياسات واجراءات	0.0%	0.0%	0%	50%	1- وجود نظام لقياس تكلفة التمويل		
		0.0%	50.0%	100%	50%	2- وجود نظام لمنح التمويل.	6%	8- ارتفاع تكلفة التمويل.
		0.0%	50.0%		100%			



تتمكن من الموازنة بين مصادر الاموال واستخداماتها		0.0%	40.0%	100%	40%	وجود موازنة تخطيطية للتمويل	6%	9- تنويع محفظة التمويل.
		0.0%	6.0%	100%	60%			
ان تنوع مصادر التمويل بين مختلف القطاعات والشرائح يؤدي الى توزيع المخاطر .		0.0%	46.0%		100%			
		0.0%	9%				18%	

أنواع مخاطر السوق



وجود تنوع بشتراخ العملاء بمعنى (افراد/شركات) حيث تتجه بعض المصارف للتركيز على شريحة واحدة الامر الذي يتطلب التنوع بعدد الشراخ لتحقيق التقدم الاقتصادي ويمكن قياس المخاطر عن طريق تركيز المصارف على شريحة واحدة (افراد/شركات/مؤسسات صغيرة/حكومة/عسكريين) كلما زادت الشراخ قلّة المخاطرة	مستوفي لمعيار تعدد شراخ العملاء	0.0%	60.0%	100%	60%	1- عدد شراخ العملاء	6%	10- التركيز على شريحة واحدة من العملاء.
		0.0%	6.0%	100%	40%			
		0.0%	66.0%		100%			
بمعنى مقارنة الشراخ التي يتعامل معها المصارف بأجمالي الشراخ الموجودة بالمجتمع		0.0%	6.0%	100%	40%	2- الوزن النسبي للشراخ.		
		0.0%	66.0%		100%			

من المهم تنوع محفظة تمويل القطاعات حتى لا يتسبب انهيار قطاع معين تعرض المصارف للخسائر	بموجب تقرير قسم الاستثمار	0.0%	50.0%	100%	50%	1- عدد القطاعات التي يتم التعامل معها	6%	11- التركيز على قطاع من القطاعات الاقتصادية
نسب التمويل والتوزيع العادل على القطاعات		0.0%	6.0%	100%	50%	2- الوزن النسبي لتمويل القطاعات.		
		0.0%	56.0%		100%			
ان زيادة الحصة السوقية للمصارف يعد من اهم مؤشرات نجاح المصارف	بموجب تقرير قسم الاستثمار	0.0%	40.0%	100%	40%	1- حصة البنك السوقية		
سيتم وضع خطة لتنوع المنتجات الإسلامية لزيادة الحصة السوقية	السنة الاولى للمصارف	0.0%	20.0%	100%	20%	2- معدل النمو السنوي.	7%	12- المنافسة

ويتم ذلك عن طريق مقارنة بيانات المصرف بالبيانات المصدرة عن البنك المركزي لكافة البنوك بالسوق المصرفي	لدى مصرفنا خطة لفتح فروع جديدة في عدة مواقع داخل وخارج بغداد مذكرة في خطة فتح الفروع	0.0%	40.0%	100%	40%	3- الانتشار الجغرافي.		
		0.0%	100.0%		100%			
			14%					19%

أنواع المخاطر المالية								
تتميز الودائع في المصارف الاسلامية بأنها ودائع تتشارك في الربح والخسارة ومن الخطر استثمارها في تمويل مشاريع متوسطة او طويلة الاجل كونها موارد قصيرة الاجل لذا من الاهمية تنوع مصادر المصرف وقدرته على ابتكار مصادر تمويل متوسطة وطويلة الاجل ويتم ذلك عن طريق مقارنة انواع المصادر وعدادها بالمصرف بالمصادر الموجودة بالسوق المصرفي		0.0%	15.0%	50%	30%	1- تنوع مصادر الاموال.	6%	13- مصادر الاموال.
		1.8%	30.0%	50%	60%	2- قدرة البنك على ابتكار مصادر للاموال.		
		0.0%	5.0%	50%	10%	3- حصة البنك السوقية.		
		0.0%	50.0%		100%			



